

Distr.
GENERAL

S/1994/1012
26 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن مسألة هايتي

- ١ - هذه الوثيقة هي ثالث تقرير أقدمه الى مجلس الأمن تطبيقاً للفقرة ١٦ من القرار ٩١٧ (١٩٩٤).
- ٢ - ففي شهر آب/أغسطس ١٩٩٤، تفاقمت الحالة مرة أخرى في هايتي. فالبلد محاصر سياسياً ومشلول من الناحية الاقتصادية، ويعيش سكانه منذ أشهر في انتظار انفراج للأزمة.
- ٣ - وفي ليلة ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، وبعد اعتماد مجلس الأمن القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، أعلن "الرئيس المؤقت" الأحكام العرفية التي حلت محل حالة الطوارئ التي كانت قد أعلنت في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويبدو أن ذلك كان بمثابة مسوغ قانوني لفروض قيود جديدة على الحريات العامة.
- ٤ - وفي أول آب/أغسطس ١٩٩٤، طلب وزير العدل الى مندوبي الحكومة أن يقوموا بملاحقة المواطنين الذين نادوا بالثورة أو بالغزو الأجنبي. وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أفاد وزير العدل بأنه أقيمت دعوى "ضد السيدين جان - برتران أرسيتيد وفريتز لونغشان، المتهمين بجريمة الخيانة العظمى لتوجيههما الى الأمم المتحدة ... رسائل شكلت أساساً للقرار ٩٤٠ (١٩٩٤) لهذه المؤسسة ...".
- ٥ - وفي أول آب/أغسطس ١٩٩٤، وجه وزير الداخلية والإعلام تحذيراً الى أجهزة الصحافة المحلية، وطلب من تلك الأجهزة ألا تبث أي نبأ مشير للذعر أو مغرض وألا تكون أداة للدعاية الأجنبية، وإلا للإيقاف المؤقت. وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، منعت من نشر المعلومات أو البيانات الصادرة عن السفارات الأجنبية أو دواثرها الصحفية في هايتي بدون إذن مسبق.
- ٦ - ويتعرض الصحفيون الهايتيون والأجانب لضغوط وتهديدات متزايدة. ففي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، اعتقل فريق تلفزيوني من الولايات المتحدة الأمريكية لأنه قام بتصوير منطقة المطار، المعلنة على أنها منطقة استراتيجية. وطرد ذلك الفريق من هايتي في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤. واحتجز اثنان من الهايتيين المتعاونين مع ذلك الفريق حتى ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤. ويعيش أحد صحافيي الإذاعة المحلية، يبحث عنه العسكريون، في الخفاء منذ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، أجبرت إذاعة قوس قزح "Arc-en-Ciel" على وقف بثها في أعقاب تهديدات تلقتها من مسلحين مدنيين. كما منعت محطتان إذاعيتان إقليميتان من نشر أي معلومات من إذاعة صوت أمريكا.
- ٧ - ومنذ طرد موظفي البعثة المدنية الدولية من هايتي في ١٣ تموز/يوليه الماضي، لا تتوافر للأمم المتحدة معلومات مباشرة عن القمع في هايتي، وقدمت مجموعة من المنظمات الهايتية للدفاع عن حقوق

الإنسان، محفل حقوق الإنسان، عرضا حياديا لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في شهر تموز/يوليه، فسجلت ٤١ حالة لمحاكمات تمت خارج نطاق القضاء، و ٢٠٠ حالة اعتقال تعسفي، و ٧٦ حالة معاملة إنسانية ومهينة، و ١٥٠ حالة من حالات التفتيش والترويع المتنوعة. ويجري قمع حقوق التعبير عن الرأي والانتساب الى الجمعيات بقسوة. ومن الدلائل على ذلك الاعتداء على السناتور السابق رينولد جورج والهجمات التي تعرض لها منزل السناتور كلارك بارنت ومقر حزب سياسي يؤيد عودة النظام الدستوري.

٨ - إن الاقتصاد الهايتي على حافة الانهيار. فمذ الشهر الماضي، فقدت العملة المحلية ٤٠ في المائة من قيمتها. ويزداد التضخم بشكل مطرد وتتفاقم نواحي النقص. وارتفعت أسعار المنتجات الغذائية الأساسية الى ما يزيد على الضعف. ويفيد الخبراء الاقتصاديون الدوليون بأن البطالة تشمل ما يقرب من أربعة أخماس السكان.

٩ - ومن الناحية الإنسانية، تتوالى المساعدة الدولية في أحوال بالغة الصعوبة - فتقدم معونة غذائية الى ٩٤٠ ٠٠٠ شخص يوميا - ولا تزال هناك برامج يجري تنفيذها في مجال الصحة والمياه والمرافق الصحية والزراعة، غير أن هذه المساعدة تتعرض لعوائق عديدة. فالسلطات المحلية لا تسلم أذونات الاستيراد المعفاة من الرسوم أو تتأخر في تسليمها. وقد احتجرت لفترة طويلة آخر شحنة من الوقود للأغراض الإنسانية، وكذلك المنتجات التي استوردتها الأمم المتحدة كالأدوية أو المولدات الكهربائية. كما تبدو مترددة في الاذن بهبوط الرحلات الجوية الإنسانية في بورت أو برانس. وأخيرا فإن أمن الموظفين المحليين والدوليين لا يزال مدعاة للقلق.

١٠ - وفيما يتعلق بتطبيق الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن على هايتي، تم التوصل الى ترتيب ثنائي بين الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبموجب هذا الاتفاق، تقوم الولايات المتحدة بتزويد السلطات الدومينيكية بالمعدات اللازمة للسيطرة على الحدود مع هايتي. وستتألف بعثة المراقبة المتعددة الجنسيات من ٨٨ من المراقبين المدنيين والعسكريين ومن فريق للدعم قوامه حوالي خمسين فردا. وينبغي أن يتم وزعها في الجمهورية الدومينيكية قبل نهاية شهر آب/أغسطس.

١١ - ومنذ اعتماد القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، يقوم الجيش بتكوين ميلشيات من المتطوعين، ويدربهم على استعمال الأسلحة تحسبا لحدوث "غزو أجنبي" محتمل.

١٢ - وأرى أنه يجدر بنا أن نقوم بمحاولة أخيرة لتطبيق القرار ٩٤٠ (١٩٩٤) بصورة سلمية. وقد كلفت أحد معاوني بالقيام ببعثة استكشافية لبحث إمكانية إرسال وفد رفيع المستوى الى هايتي للتباحث مع السلطات العسكرية. ومن المؤسف أن هذه البعثة لم تحقق الأهداف التي حددت. وسأبقي المجلس على علم بمواصلة جهودي.

- - - - -